دور السياسات الائتمانيـــة للمصارف المتخصصة في رفع معدلات نمــو الناتج المحــلي الإجمالي

The role of credit policies of banks specialized in raising growth rates of GDP

م.م. عمر محمود عكاوي Assistant Instructor Omar Mahmood Akawee
جامعـــة ديالـــى Diyala University
كلية الإدارة والاقتصاد College of Management and Economics
Email :Omer_alwolf@yahoo.com

الكلمة المفتاح/المدينة المنـــورة

الملخـــص :

يعاني الاقتصاد العراقي مشكلة اقتصادية خطيرة وهي الانخفاض المستمر في نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الحقيقية (قطاع الزراعة وقطاع الصناعة) في النتاج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأن سبب تدني معدلات نمو القطاعات الإنتاج (الزراعية والصناعية) لا يرجع فقط إلى دور المصارف المتخصصة في العراق وإنما يرجع إلى عوامل عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر هو عدم توجيه مبلغ القروض المقدمة من المصارف المتخصصة نحو الاستثمار الحقيقي الذي خصص له القرض وإنما يتم توجيه هذه القروض في استثمارات خدمية مولدة للدخل والربح السريع وكذلك عدم وجود حماية للمنتج المحلي من سياسة الإغراق السلعي الأمر الذي سبب عزوف كثير من المستثمرين من الاقتراض وغلق مشاريعهم الإنتاجية. الأمر الذي سبب تزويد السوق المحلية من هذا النقص السلعي عن طريق الاستيراد الأمر الذي سبب ضغط على ميزان المدفوعات.

المقـــــدمة

مما لا شك فيه أنّ للمصارف المتخصصة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية باعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية لتحقيق أهداف التنمية. حيث تكتسب هذه المصارف أهميتها من حيث قدرتها على توفير وتعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية المطلوبة والمرغوبة. لذا تزايد الاهتمام بتلك المؤسسات لأنها توفر القنوات اللازمة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو فرص الاستثمار الحقيقي الساندة لعملية النمو المنشودة. وكان لهذه المصارف دورٌ واضحٌ في كثير من الدول المتقدمة والدول النامية في رفع معدلات النمو وتنمية القطاعات الانتاجية، وذلك من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج والاستثمار والنمو والاستخدام من خلال دعم القطاعات الانتاجية بالائتمان النقدي المطلوب وبأسعار فائدة معتدلة تشجع على الاستثمار لاسيما أن هذه المصارف لا تهدف إلى تحقيق الربح وإنما تهدف إلى تحقيق أهداف ومنافع اقتصادية وطنية، وفي العراق يوجد عدد من المصارف المتخصصة كالمصرف الصناعي والمصرف الزراعي والمصرف العقاري ، التي مارست هذه المصارف منذُ تأسيسها دوراً ايجابياً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تمويلها للقطاعات الاقتصاد العراقي لاسيما قطاعات العرض الحقيقي كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي ومن ثَمَّ رفع معدلات نمو الناتج القومي. حيث تم التركيز في البحث على المصرف الزراعي التعاوني والمصرف الصناعي ، وذلك لما لهذه المصارف من تأثير على قطاع الزراعة وقطاع الصناعة المكونة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، باعتبار أن هذين القطاعين هما قطاعات مولدة للإنتاج والعرض السلعي يعمل على سد حاجة الطلب المحلي وليس قطاعات خدمية مولدة لدخل وبالتالي ينعكس هذا الدخل على شكل إنفاق وطلب للسلع والخدمات مما يولد قوة ضاغطة على الأسعار.

هيكلية البحث :

حيث تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث ، وتم التطرق بالمبحث الأول إلى الإطار النظري للائتمان المصرفي والمصارف المتخصصة والمبحث الثاني تم التطرق إلى نشأة المصارف الاختصاصية وتطورها في العراق، أما المبحث الأخير فركز في دور المصارف المتخصصة في النهوض بالقطاعات الانتاجية الحقيقية في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث :

إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يشكل النفط ما يقارب ٦٥% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، أما القطاعات العرض الحقيقي لاسيما الزراعية والصناعية فهي تشكل نسب متدنية من مكونات الناتج المحلي الإجمالي ، الأمر الذي يسبب نقص المعروض السلعي في السوق المحلية وتعويض هذا النقص من خلال الاستيراد.

فرضية البحث :

إن المصارف المتخصصة لها دور فعال في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال تطوير قطاعات العرض الحقيقي (قطاع الزراعة والصناعة) عن طريق تقديم الائتمان المطلوب لهذه القطاعات، عندما تتهيأ لها الظروف الاقتصادية المناسبة وبيئة حاضنة للاستثمار.

أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث في معالجة الانخفاض الشديد والمستمر في مستويات الناتج المحلي الإجمالي لقطاعي الزراعة والصناعة من خلال تطوير وتفعيل دور المصارف المتخصصة لهذه القطاعات ورفع معدلات النمو ومستوى الرفاهية الاقتصادية.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى بيان دور المصارف المتخصصة في رفع معدلات قطاعات الإنتاج الحقيقي من خلال تنظيم ورفع حجم الائتمان الممنوح لقطاع الزراعة والصناعة مع توضيح أهم العوامل التي تعرقل عمل المصارف المتخصصة للبلوغ أهدافها الاقتصادية الموسومة.

الفترة والزمنية :

يغطي البحث المدة الزمنية (٢٠٠٣-٢٠١١) نظراً للظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي بعد تغير النظام السياسي، أما البعد المكاني للبحث فقد حدد بالاقتصاد العراقي.

منهجية البحث :

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليل الوصفي عن طريق جمع البيانات وتحليلها للتعرُّفِ على دور المصارف المتخصصة في العراق على قدرتها في نمو وتطوير القطاعات الإنتاجية الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي.

الدراسات السابقـــة :

الدراسات والبحوث التالية سبقتني في مجال طرح الموضوع وهي كما يلي:

١. عادل ناجي حسين ١٩٧٨. دراسة بعنوان (سياسات تحصيل القروض المصرفية مع دراسة تطبيقية للمصارف المتخصصة في العراق) وجاءت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التحصيل للقروض في المصارف المتخصصة والمشاكل التي تواجه تلك المصارف في عملية التحصيل والأسباب والمؤشرات التي يمكن بواسطتها التنبؤ بتلك المشاكل.

٢. شاكر عبد الواحد جلاب ١٩٧٩، عنوان الدراسة (السياسة الائتمانية للمصارف المتخصصة ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة ١٩٦٣-١٩٧٧) وجاءت هذه الدراسة للتعرف على محاولة النشاط المصرفي للمصارف المتخصصة في العراق للوقوف على ما تسهم به من استثمارات في القطاعات التي ترغب الحكومة بتطويرها.

٣. شيماء جاسم حمود العزاوي ٢٠١٠. دراسة بعنوان (ملامح السياسة الائتمانية للمصارف الاختصاصية في العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٦) وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف المتخصصة العراقية تعتمد على مصادر التمويل الذاتية وغير الذاتية وأن استخدامات الأموال للإقراض والتسليف هو الأكثر استخداماً بين جميع استخدامات الأموال وذلك لتأدية دورها في تمويل القطاعات الاقتصادية المهمة.

أما هذا البحث فقد تطرق إلى العلاقة بين حجم الائتمان الممنوح من هذه المصارف وحجم الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات العرض الحقيقية (الزراعية والصناعية) فضلا عن كون أن المدة الزمنية تختلف عن ما كانت في الدراسات السابقة.

المبحث الأول

الإطار النظري للائتمان المصرفي والمصارف المتخصصة

Theoretical framework for bank credit and specialized banks

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي The concept of bank credit:

تعددت وتنوعت مفاهيم الائتمان المصرفي شأنه في ذلك شأن بقية المفاهيم الاقتصادية الأخرى وذلك لعدم وجود اتفاق بين الكتاب على تعريف الائتمان المصرفي ويرجع ذلك إلى اختلاف الزاوية التي ينظر إليها كل منهم، فمنهم من يعرف الائتمان بشكل عام على أنه عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشئات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة[١]. أي أن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة[٢].

أما الائتمان المصرفي فمنهم من يعرفه على أنه عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلاً تسهيلات بصورة أموال نقدية لأغراض استثمارية، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها في الوقت المحدد، ومنهم من يعرفه على أنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال مدَّة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد ما ووقت متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد[٣].

ثانياً : وظائف الائتمان المصـرفي credit functions :

يمكن ابراز أهم وظائف الائتمان المصرفي كما يأتي :

١. زيادة الإنتاج، أن المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية تحتاج إلى أموال تفوق إمكانياتها الذاتية، وكذلك القطاعات الاقتصادية التي تعاني من عجز في تمويل نشاطها الإنتاجي، وهنا يأتي دور مؤسسات الإقراض المتخصصة في توفير الائتمان المتعدد الأغراض الذي يساهم في زيادة الإنتاج وتوسيعه.

٢. تنشيط الطلب على السلع والخدمات والذي بدوره يحفز الإنتاج، من خلال رفع القدرة الشرائية لذوي الدخول المنخفضة.

٣. الإفادة من الموارد المالية العاطلة وغير المستغلة من خلال تشغيلها على شكل قروض ممنوحة للوحدات الإنتاجية، مما يؤدي إلى انتفاع مستخدم الائتمان وكذلك مانح الائتمان بحصول على عائد نقدي.

ثالثاً : أسـس منح الائتمان المصرفي Foundations granting credit :

الائتمان المصرفي يجب أن يستند إلى قواعد وأسس مستقرة وقواعد متعارف عليها وهي[٤]:

١. توفير الأمان لأموال المصرف من خلال الحصول على الضمانات التي تمكن المصرف من استرداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة في مواعيدها.

٢. تحقيق الربح للمصرف من خلال حصوله على فوائد القروض التي تمكنه من سداد فوائد الودائع ومصاريفه الأخرى.

٣. السيولة، وتعني احتفاظ المصرف بقدر كافٍ من الأموال التي تمكنه من مواجهة سحوبات عملائه على ودائعهم، من خلال الموازنة بين السيولة والربحية.

رابعاً : أنــواع الائتمان المصرفي Types of credit:

إن الغرض من الائتمان ودوره في الحياة الاقتصادية يختلف بحسب طبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي القائم في المجتمع ودرجة تطوره ونموه الاقتصادي، لهذا فإنَّ أنواع الائتمان تختلف باختلاف الغرض أو الوظيفة المطلوبة من الائتمان. وسيتم تقسيم أنواع الائتمان حسب الغرض أو الوظيفة المطلوبة منه(٥):

أ. الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي:

ويصنف الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي إلى ما يأتي:

١. **الائتمان الاستثماري** : ونقصد به القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى المشاريع والمؤسسات الإنتاجية، لغرض توفير مستلزمات الإنتاج والاستثمار.

٢. **الائتمان التجاري** : ويقصد به الائتمان الذي يقدم بصورة قروض وتسهيلات مصرفية إلى المتعاملين بعمليات السوق لتسهيل التبادل التجاري المحلي والخارجي، فهو يستخدم لتمويل النفقات الجارية للمؤسسات والمشاريع، وعادة يتم تمويل الائتمان التجاري من المصارف التجارية ويكون قصير الأجل.

٣. **الائتمان الاستهلاكي** : ويقصد به الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد بهدف تمويل أنفاقهم الاستهلاكي بهدف الحصول على بعض السلع والخدمات لاسيما السلع المعمرة ويتم تسديده من خلال دخولهم الجارية.

ب. الائتمان المصرفي بحسب الفترة الزمنية :

يمكن تصنيف الائتمان المصرفي الممنوح حسب المدة الزمنية إلى ما يأتي :

١. **الائتمان قصير الأجل** : ويقصد به الائتمان المصرفي الذي تكون مدته الزمنية سنة فأقل (ثلاثة أو ستة أو تسعة أو أثنى عشر شهراً) ويحصل عليه الأفراد والمشروعات المختلفة وهذا النوع من الائتمان تفضله المصارف التجارية وذلك لتدني حجم المخاطر به.

٢. **الائتمان متوسط الأجل** : ويقصد به الائتمان الذي تكون مدته الزمنية أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات، وهذا النوع من الائتمان يقدم للمشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال لتحديث معداتها.

٣. **الائتمان طويل الأجل :** ويقصد به الائتمان الذي تكون مدته الزمنية أكثر من خمس سنوات وحتى خمس وعشرين سنة ويتم تمويل هذا النوع من الائتمان من المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة الصناعية والزراعية والعقارية إلى المشروعات التي تحتاج إلى تمويل رؤوس أموالها الثابتة مثل المشروعات الصناعية والزراعية.

ج. الائتمان المصرفي بحسب نوع الضمان :

ويمكن تصنيف هذا النوع من الائتمان حسب نوع الضمان الذي تقدمه الأطراف المختلفة إلى الجهة المانحة للائتمان إلى ما يأتي :

١. **الائتمان الشخصي :** وهو الائتمان الذي يقدم للمقترضين بضمان تعهد المقترض بسداد مبلغ القرض وفوائده في مواعيد استحقاقها، وتعد المصارف هذا التعهد ضماناً كافياً لمنحها القروض استناداً لثقتها بالمقترضين من خلال معرفة المصارف بالمركز المالي في السوق للمقترضين.

٢. **الائتمان العيني :** وهو الائتمان الذي تقدمه المصارف إلى المقترضين بموجب ضمانات عينية المتمثلة بالأموال المنقولة وغير المنقولة، وذلك لكي تستطيع المصارف تحصيل ديونها عندما يحين موعد سداد القرض وفوائده ويتعذر المقترض على السداد، ففي هذه الحالة تكون المصارف قادرة على تحصيل ديونها من خلال التصرف القانوني بالضمانات العينية.

د. الائتمان المصرفي بحسب الجهة الطالبة له :

ويصنف هذا النوع إلى ما يأتي :

١. **الائتمان العام :** ويتمثل في الائتمان الممنوح إلى الدولة أو الحكومة أو المؤسسات الرسمية.

٢. **الائتمان الخاص :** ويتمثل في الائتمان الممنوح إلى الأفراد والهيئات والشركات الخاصة غير الحكومية.

على الرغم من هذا التصنيف للائتمان المصرفي إلا أن كل نوع من التصنيفات لا ينفصل عن الآخر، فهنالك تداخل واضح وملحوظ بين هذه الأنواع وتقسيمنا هذا كان لغرض التبسيط والتحليل.

خامساً : أسـواق الائتمان المصرفي Credit markets :

إنّ أسواق الائتمان المصرفي تقسم إلى قسمين:

١. **السـوق المـالي :** وهـو السـوق الـذي يـتم فيـه بيـع وشـراء أدوات الائتمـان طويلـة الأجـل (الأسـهم والسـندات) التـي تصـدرها المشـروعات المختلفـة بهـدف تغطيـة رؤوس الأمـوال التـي تحتاجهـا فـي تسـير نشـاطها الاقتصـادي. سـواء أكانـت هـذه المشـروعات صـناعية أم زراعيـة أم عقاريـة أم خدميـة لـذلك يعتبـر السـوق المـالي مجـالاً طبيعيـاً لنشـاط المصـارف والمؤسسـات الماليـة المتخصصـة فـي تمويـل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٢. **السـوق النقـدي :** وهـو السـوق الـذي يـتم التعامـل فيـه بـالأدوات الائتمانيـة أو الأصـول الماليـة قصـيرة الأجـل (حـوالات الخزينـة أو الأوراق التجاريـة) وغالبـاً مـا يكـون هـذا السـوق مجـالاً مناسـباً لنشـاط المصـارف التجاريـة المهتمـة بتمويـل القطاعات التي تصدر هذه الأدوات.

وبغيـة التعـرف علـى النشـاط الجـاري فـي هـذين السـوقين وطبيعـة التعامـل بـالأدوات الائتمانيـة قصـيرة وطويلـة الأجـل سـنتطرق إلـى كيفيـة إصـدار هـذه الأدوات وكيفيـة تداولها وكما يأتي:

١. **السـوق الأوليـة :** وهـو السـوق التـي تصـدر وتبـاع فيـه الورقـة الماليـة لأول مـرة (الطـرح العـام الأولـي)، أي شـهادة مـيلاد الورقـة الماليـة، عقـب تأسـيس الشـركة وبيعهـا للمؤسسـين أو لغيـرهم مـن المسـتثمرين، أو عنـد إصـدار أسـهم أو سـندات جديدة وبيعها في فترة لاحقة. ويسمى السعر الذي تباع فيه الورقة المالية بسعر الإصدار[٦].

٢. **السـوق الثانويـة :** وهـو سـوق التـداول للورقـة الماليـة التـي تـم إصـدارها فـي السـوق الأولي، ويتم تداول الأوراق المالية بيعاً وشراءً بين أطراف جديدة (مستثمرين) لم تكـن موجـودة فـي السـوق الأولـي. ويـتم بيـع الأوراق الماليـة بسـعر يسـمى سـعر التـداول أو سـعر السـوق ويتحـدد حسـب العـرض والطلـب للورقـة الماليـة فـي البورصة.

سادساً : أداوت سوق الائتمان المصرفي Credit market tools :

أ. الأدوات الائتمانية قصيرة الأجل : ويتم التعامل بها في السوق النقدي، ويمكن تحديد أهم هذه الأدوات وكما يلي:

١. **الكمبيالات :** وهي بمثابة تعهد ورقي يلتزم به المدين (صاحب الكمبيالة) بدفع مبلغ الكمبيالة إلى الدائن (حاملها) في تاريخ معين أو عند الاطلاع عليها.

٢. **السند الاذني :** وهو تعهد من قبل المدين (محرر السند) لأمر المستفيد (حامل السند) بدفع مبلغ المثبت في السند في تاريخ معين أو عند الاطلاع. وتختلف الكمبيالة عن السند في أنها تعد ورقة تجارية ناشئة عن نشاط داخلي أو خارجي ويمكن خصمها من مؤسسات المالية والمصرفية.

٣. **الصك (الشيك) :** وهو أمر من المدين (الساحب) محرر الصك إلى المسحوب عليه (المصرف) بأن يدفع مبلغاً معيناً مثبت فيه إلى الدائن (المستفيد) أو حامله ويكون عند الاطلاع عليه(٧).

٤. **حوالات الخزينة (اذونات الخزينة) :** وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة، مدة استحقاقها ثلاثة أشهر، وتمنح عليها فائدة منخفضة نسبياً مقارنة بالسندات الأخرى بسبب شدة سيولتها النابعة من امكانية خصمها لدى المصارف التجارية.

ب. الأدوات الائتمانية طويلة الأجل : ويتم التعامل بها في السوق المالي، ويمكن تحديد أهم هذه الأدوات وكما يأتي:

١. **الأسهم :** وهو يمثل حصة لحائزه في ملكية المشروع أو الشركة التي أصدرته، وحامل السهم لا يحصل على فائدة وإنما يحصل على جزء من أرباح المشروع ويتحمل الخسارة في حال تعرض المشروع لها.

٢. **السندات :** وهي نوع من الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة أو المشاريع، ويتقاضى صاحب السند فائدة نقدية محددة مسبقاً تستمر على طول المدة الزمنية للسند وتتحملها الجهة التي أصدرته.

سابعاً : مفهــوم المصارف المتخصصة وأنواعها The concept of specialized banks

وهـي مؤسسـات ماليـة متخصصـة فـي تنميـة أحـد القطاعـات الاقتصـادية (الزراعيـة والصناعية والعقارية) حيث تقوم هذه المصارف بتقديم ائتمان طويل ومتوسط الأجل للمشاريع المختلفة[٨]، ولا يقتصر دورها في تمويل المشروعات، وإنما قد تشترك أيضاً فـي التخطـيط المسبق لقيام المشـاريع وتقديم المشورة والخبرة الاقتصـادية والفنيـة فـي الإنتاج والإدارة والتسويق.

ويـرتبط نشـوء البنـوك الاختصاصـية إلــى دخـول الاقتصـاد القـومي مرحلـة التقـدم الاقتصادي، حيث تزداد حاجة الاستثمارات الإنتاجية للائتمان متوسط وطويل الأجل خاصـةً أن البنوك التجاريـة لا ترغب فـي تمويـل المشـاريع طويلـة الأجل، فهـي تبغـي الربح السريع وتفضل تعاملها بقروض قصيرة الأجل.

وأهم أنواع المصارف المتخصصة هي[٩]:

١. **المصـارف الزراعيـة Agricultural Banks** : تخـتص المصـارف الزراعيـة بالتمويل الزراعي بغرض التوسع الأفقي أو العمودي في القطاع الزراعي، وتسعى المصارف الزراعية إلى المساهمة بتكوين الاستثمارات الخاصة بها بهدف تغطية النقص الموجه من المزارعين لبعض القطاعات الأخرى.

٢. **المصارف الصناعية Industrial Banks** : هي المصارف التي تختص بمنح التمويل للمنشـات الصـناعية والتـي يكـون هدفها تنميـة الصـناعة وزيـادة مسـاهمة المشاريع الصناعية في رفع معدلات النمو للناتج القومي للبلد.

٣. **المصـارف العقاريـة Land banks**: تهدف هذه المصـارف إلـى تمويل إقامـة المشـاريع الإسـكانية للمـواطنين وذلـك بسـبب طبيعـة التمويـل طويـل الأجـل التـي تحتاجه هذه المشاريع.

المبحث الثاني

نشأة المصارف الاختصاصية وتطورها في العراق

Emergence and development of specialized banks in Iraq

إن هذا النوع من المصارف له أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني بسبب مسؤوليتهِ المتمثلة بمهمة تطور ونمو القطاعات الإنتاجية الأساسية في الاقتصاد العراقي (قطاع الزراعة وقطاع الصناعة) من خلال ما تنتهجه من سياسات ائتمانية وما تؤديه من فعاليات متمثلة بتقديم الخبرات الفنية والتكتيكية.

أولاً : مبررات ودوافع نشوءها Motives emergence :

نتيجة افتقار كثير من المستثمرين للذهنية الاقتصادية وللروح الإنتاجية كانوا يستثمرون رؤوس أموالهم في المضاربات العقارية أو التجارة الخارجية وذلك لضمان دوران سريع لرأس المال بدلاً من استثماره في القطاعات الزراعية والصناعية التي يستثمر فيها رأس المال مرة واحدة في السنة، مما أثرت هذه التصرفات سلبا على الاقتصاد الوطني، فضلاً عن ذلك أن العراق لم يكن يمتلك مصارف تجارية وطنية وكانت اغلب المصارف أجنبية لم تكن لديها رغبة في تمويل استثمارات طويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية الأساسية نظراً لان ما تحتاجه تلك القطاعات من ائتمان لا يتفق مع أهداف تلك المصارف، وحتى بعد قيام الصارف التجارية الوطنية لم تستطيع تلك القطاعات الحصول على ما تحتاجه من ائتمان بسبب أتباع المصارف التجارية الوطنية سياسات ائتمانية كانت امتداد للسياسات الائتمانية للمصارف الأجنبية.

ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى ايجاد مؤسسات مصرفية متخصصة تسهم في تزويد القطاعات الأساسية في الاقتصاد العراقي بالائتمان المطلوب لتسيير وتطوير عمليات الإنتاج الخاصة بتلك القطاعات.

ثانيا: نشأة المصارف الاختصاصية The emergence of specialist banks

ذكرنا في الفقرة السابقة أهم الدوافع والمبررات لنشوء المصارف الاختصاصية في العراق، ولابد للتعرف على نشأة أهم المصارف الاختصاصية في العراق ومراحل تطورها التاريخي، وفيما يلي نبذة عن نشأة هذه المصارف وتأسيسها وكما يأتي:

١. المصرف الزراعي Agricultural Banks :

بينا أن من بين الأسباب التي دعت إلى إنشاء المصارف المتخصصة في العراق هو عدم رغبة البنوك التجارية عن تمويل القطاعات الإنتاجية الأساسية في ائتمانات طويلة الأجل، بالإضافة إلى رفع كلفة الاقتراض من قبل المرابين والتجار والتي سببت في بعض الحالات انتقال ملكية الأراضي إلى المرابين والتجار. ومن هنا وجدت الدولة ملزمة بان تتدخل في مجال الائتمان الزراعي خاصة بعد ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي، ومن هذا السبب تم تأسيس أول مصرف متخصص في العراق تحت اسم المصرف الزراعي الصناعي بموجب قانون رقم (٥١) لسنة ١٩٣٥، وبرأس مال قدره (١٥٠) ألف دينار ثم زيد في سنة ١٩٣٧ إلى نصف مليون دينار، وبسبب ازدواج وظائف هذا المصرف قررت الحكومة إلى شطر المصرف إلى مصرفين مستقلين هما المصرف الزراعي والمصرف الصناعي، لإعطاء كل منهما الاستقلالية المالية والإدارية وتسريع النهوض بالإنتاج الزراعي والصناعي، ونتيجة لهذا الشطر تأسس المصرف الزراعي بموجب قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٤٠ ليختص بشؤون التسليف الزراعي إلا أن ظروف الحرب العالمية الثانية تسببت في تأخير تنفيذه حتى عام ١٩٤٦[١٠]. وقد باشر المصرف برأس مال محدود قدره نصف مليون دينار ثم زاد ليبلغ ١٠ مليون دينار عام ١٩٥٩ ثم أعيدت تسمية المصرف الزراعي بمصرف الزراعي التعاوني بموجب قانون رقم (١١٠) لسنة ١٩٧٤ الذي أضاف هذا القانون مسؤولية جديدة للمصرف وهي تمويل الزراعة بصورة عامة والجمعيات الزراعية التعاونية بصورة خاصة والمساهمة في أنمائها دون اعتبار الربح هدفاً أساسياً لفعالياته ويسعى المصرف الزراعي التعاوني إلى تقديم القروض للقطاع الزراعي لمواجهة النفقات الزراعية كنفقات الزراعة وتشجير والبستنة وزيادة وتحسين المنتجات الزراعية وكذلك استصلاح الأراضي واحيائها وشراء

المكائن والآلات والمضخات الزراعية والأسمدة والبذور وكذلك تقديم القروض لغرض شراء المواشي والدواجن وتربيتها لغرض تنمية الثروة الحيوانية وكذلك الاهتمام بالثروة السمكية وفك الأراضي والبساتين من الرهن ومساعدة الجمعيات التعاونية لتحقيق أهدافها. هذا وللمصرف فروع عديدة في القطر ويقدم المصرف قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

٢. المصرف الصناعي Industrial Bank :

تأسس المصرف الصناعي بموجب القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٤٠ ليختص بتمويل القطاع الصناعي والنهوض بالصناعة الوطنية ومساعدتها عن طريق تقديم القروض طويلة ومتوسطة الأجل لإنشاء المشاريع الصناعية أو توسيعها وزيادة انتاجها بعد فصله عن المصرف الزراعي الصناعي، إلا أنه باشر أعماله عام ١٩٤٦ برأس مال قدره (٥٠٠) ألف دينار ونتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية التي حصلت في العراق خلال عقد الخمسينات من القرن الماضي وما أصاب القطاع الصناعي من تطورات مهمة حيث تم التوجه لأول مرة لوضع خطة منظمة للصناعة والعمل على تحويل الاقتصاد المشوه إلى اقتصاد متطور فتم إلغاء قانونه السابق وحل محله القانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٦١ والذي زيد بموجبه رأس مال المصرف إلى عشرة ملايين دينار بعد ارتباطه بوزارة الصناعة عند تأسيسها عام ١٩٥٩ بعد انفكاكه من مجلس الاعمار ثم ارتبط بوزارة المالية بموجب قرار (٣٩١) عام ١٩٨٨ وهو حالياً ضمن تشكيلات وزارة المالية ويزاول المصرف الصناعي نشاطه وفق ما جاء في قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٩١ وقد تم زيادة رأس مال المصرف لعدة مرات وقد أصبح حالياً رأس ماله (٢٥) مليار دينار[١١]، ويسعى المصرف لتحقيق أهدافه وفقا" لأحكام

قانونه رقم (٢٢) لسنة ١٩٩١ المعدل والقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة بما يأتي:

١. منح القروض للموجودات الثابتة الخاصة بالمشروع الصناعي على أن تسدد بمواعيد تحدد بعقد القرض وعلى أن لا يتجاوز مدة القرض وتأجيلاته (٥-٧) سنوات.
٢. الاشتراك في تأسيس الشركات الصناعية بعد التثبيت من جداولها الفنية والاقتصادية والقيام بإجراءات التأسيس والاكتتاب للشركات الصناعية المساهمة طبقا" لقانون الشركات .
٣. المساهمة في وضع خطط ومناهج التنمية الصناعية مع الدوائر المعنية.
٤. اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية لتمكينها من النهوض بالتنمية الصناعية في العراق مع تقديم الاقتراضات اللازمة بشأنها إلى القطاعات المعنية.
٥. تقديم المشورة للقطاع الصناعي في مجال اختصاصه.
٦. يقوم بكافة فعاليات الصيرفة التجارية التي تمارسها المصارف التجارية استنادا" الى قرار رقم (٩) لسنة ١٩٩٦.

٣. المصرف العقاري Land bank :

تأسس المصرف العقاري بموجب قانون رقم (١٨) لسنة ١٩٤٨ وبرأس مال قدره مليون دينار، ثم زاد رأس ماله عدة مرات ويهدف المصرف العقاري إلى تحقيق الأغراض الآتية :

١. منح القروض للأفراد لإنشاء الدور وبناء العمارات السكنية من العراقيين من خلال إقراضهم قروض مسيرة وبآجال طويلة.
٢. تسليف أصحاب المشاريع الصناعية المبالغ اللازمة لإنشاء المساكن لعمالها.
٣. إقراض الجمعيات التعاونية لإنشاء المساكن.
٤. إقراض القطاع الخاص لغرض انشاء المنشئات السياحية.
٥. القيام بأعمال الصيرفة التجارية الشاملة إضافة إلى أعماله التقليدية على وفق قرار رقم (٩) لسنة ١٩٩٦.

ثالثاً : الأهميــة الاقتصادية للمصارف الاختصاصية في العراق :

إن المصـارف التجاريـة لا تفضـل اسـتثمار رؤوس أموالهـا فـي القطاعـات الإنتاجيـة طويلـة الأجـل وذلـك لأنهـا تفضـل توظيـف أموالهـا فـي القطاعـات التـي تحقـق الـربح السـريع والمضـمون، لـذلك اتجهـت الحكومـة إلـى انشـاء هـذه المصـارف المتخصصـة التي تهتم في القطاعات الإنتاجية التنموية وهي قطاع الزراعي والصناعي والتشييد، وتعمل هذه المصارف على تطوير هذه القطاعات وإدامة نموها وهذه المصارف لا للربح بقدر اهتمامها في تحقيق أهداف اقتصادية وطنية.

حيث يسعى المصرف الزراعي العراقي إلى تطوير قطاع الزراعة وكذلك المصرف الصناعي العراقي إلى تطوير قطاع الصناعة من خلال تطوير وسائل الإنتاج وتقديم الخبرات والمهارات التي تدعم عملية نمو هذه القطاعات، وذلك لان تخصص هذه المصـارف فـي كـل نشـاط معين دون غيـره يعطيهـا قـدرة علـى معرفـة تفاصـيل هـذا النشاط وفرص الاستثمار المتاحة فيه ومعرفة حركة الأسواق. وهذه المرحلة التـي يمر بهـا الاقتصـاد العراقـي بحاجـة ماسـة إلـى هـذه المصـارف مـن أجـل دعـم وتطـوير القطـاعين العـام والخـاص وهـذه المصـارف تعمـل وفـق آليـات السـوق ولكـن بشـروط مسـيرة تحـددها الدولـة وعـادة مـا تلعـب دوراً بـارزاً فـي التنميـة الاقتصـادية وتفعيـل الاقتصاد خصوصاً في أوقات الأزمات.

رابعاً : المشاكل والتحديات التي تواجهها المؤسسات المالية :

يعاني الاقتصاد العراقي جملة من الاختلالات الهيكلية، وبما أن القطاع المصرفي هو جزء من القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد العراقي فكان لا بد أن تؤثر المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي في هذا القطاع، فيما يلي نورد أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي والتي هي في الوقت نفسه مثلت التحديات للقطاع المصرفي للنهوض بواقعه.

١. عدم الاستقرار السياسي والأمني Political instability and security :

إن عدم الاستقرار السياسي والأمني كان له دور سلبي على الاقتصاد العراقي، فقد تعرضت العديد من المصارف إلى عمليات التخريب والسلب أبان الاحتلال، فضلا عن ذلك تعرضت بعض المصارف إلى السرقة بعد تغير النظام السياسي لذلك فإنّ المصارف العراقية كانت حذرة جداً في منح الائتمان بسبب عدم وضح فرص الاستثمار للوضع السياسي والأمني غير المستقر.

٢. اختلال التجارة الخارجية Foreign trade imbalance :

إن تشوه الميزان التجاري العراقي يظهر اختلال التجارة الخارجية، فالنفط الخام يحتل النسبة الأكبر من صادرات العراق ما يقارب (٩٨%) من مجموع الصادرات[١٢] أما السلع المصنعة فهي تشكل نسبة صغيرة جداً البالغة (٢%) من مجموع الصادرات العراقية، ومن هنا فأن القطاع المصرفي ومؤسساته لا يجد فرصة حقيقية في توجيه احتياطياته النقدية الفائضة للاستثمار في قطاعات الاقتصاد الوطني ويضعف فرص مشاركته في بناء الاقتصاد العراقي.

٣. تزايد مشكلة الفساد الإداري Growing problem of administrative corruption

تعد هذه الظاهرة من الظواهر ذات التكاليف الاقتصادية الكبيرة فهي تسهم في ضعف القوانين والتشريعات وما يخلفه من ضعف في بنية الاقتصاد العراقي وتراجع عملية التنمية فضلاً عن أنها تعيق توجيه الأموال بالاتجاه الصحيح.

٤. تفاقم مشكلة التضخم Exacerbate the problem of inflation :

التضخم هو مشكلة هيكلية متأصلة في مفاصل الاقتصاد العراقي، وللتضخم آثار سلبية على نشاط المؤسسات المصرفية منها، إنَّ التضخم يجعل سعر الفائدة الحقيقي سالب، مما يبعد الأفراد عن وضع مدخراتهم لدى المصارف وبالتالي فأنهم سوف يستثمرونها في العملات الأجنبية والذهب والعقارات التي تزيد ربحها كلما زاد معدل التضخم، أما المؤسسات المالية فستتعرض للخسائر إذا أقرضت بأسعار فائدة منخفضة لأنها تعطي القروض للمقرضين تكون القوة الشرائية للنقود مرتفعة ثم تستلم القروض من المقترضين تكون القوة الشرائية للنقود منخفضة، لذلك ستضطر المؤسسات المالية إلى تقليل عمليات الإقراض في أوقات التضخم وتتجه نحو الاستثمار في المجالات غير الإنتاجية ذات الربح السريع.

المبحث الثالث

دور المصارف المتخصصة في النهوض بالقطاعات الإنتاجية الحقيقية في الاقتصاد العراقي

The role of banks specialized in the promotion of the real productive sectors of the Iraqi economy

تمارس المصارف المتخصصة دور مهم بالتأثير على المتغيرات الاقتصادية ومن ثَمَّ التأثير على القطاعات الإنتاجية الحقيقية ومن ثَمَّ رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تقديم حجم الائتمان المطلوب لهذه القطاعات الانتاجية وفق أسعار فائدة معتدلة تشجع على الاستثمار. ويتم البحث في ما يلي على دور هذه المصارف المتخصصة في الاقتصاد العراقي من خلال تركيز الدراسة على كل من المصرف الزراعي التعاوني العراقي والمصرف الصناعي العراقي وذلك لما لهذه المصارف من دور مهم في النهوض بالأنشطة الاقتصادية.

أولاً : دور المصرف الزراعي في النهوض بالنشاط الزراعي:

يعد المصرف الزراعي النافذة التنموية المقدمة من قبل الدولة لدعم قطاع الزراعة، وذلك باعتبار قطاع الزراعة من الأنشطة الحيوية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، كما أن هذا النشاط له دور بارز في نشاطات العرض الكلي لقطاعات الحيوية في الاقتصاد العراقي. لذلك يعتبر المصرف الزراعي هو النافذة المعتمدة في منح القروض الممنوحة إلى الفلاحين وصغار المزارعين ويسعى المصرف أن يكون له دور كبير في دعم قطاع الزراعة بما فيها نشاط الإنتاج الزراعي والحيواني.

ويوضح جدول رقم (١) حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصرف الزراعي الائتماني للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١) للقطاع الخاص والعام، حيث نلاحظ من عمود رقم (٤) أن معدل النمو لحجم الائتمان النقدي هو في تزايد حيث بلغ عام ٢٠٠٤ (١٩,٦%) ثم ارتفع عام ٢٠٠٦ إلى (١٣٦,١%) وهو معدل نمو كبير في حجم الائتمان المقدم من المصرف الزراعي. وبعد عام ٢٠٠٦ أصبح معدل نمو حجم الائتمان متناقص. مما أثر سلباً على معدل نمو قطاع الزراعة بسبب تدهور الأوضاع السياسية والأمنية التي كانت سائدة في القطر إلا أن معدل نمو حجم

الائتمان رجع بالارتفاع من جديد منذُ عام ٢٠٠٩ حيث بلغ (٦,٦%) وعام ٢٠١٠ (٢٨,٩%) ثم ارتفع عام ٢٠١١ (٨٣,٩%). مما يدل على دور المصرف الزراعي في دعم النشاط الزراعي. حيث يلاحظ من عمود رقم (٧) أن قيمة النشاط الزراعي من أجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفع معدل نموهُ من (١٧,٤%) عام ٢٠٠٤ إلى (٣١,٤%) عام ٢٠٠٥ نتيجة الدعم المقدم من المصرف الزراعي ألا أن معدل نمو قطاع الزراعة بدأ بالانخفاض منذ عام ٢٠٠٦ حيث بلغ (٤,٣%) وأخذ بالانخفاض المستمر لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حيث بلغ (٢٧,٧-%) و(١٣,٢-%) على التوالي وذلك بسبب تدهور الوضع الأمني الذي سبب تدمير الأرياف والقرى الزراعية وهجرة السكان الريف وما تبعه من تدمير للبنى التحتية للقطاع الزراعة، ثم بعد تنفيذ الخطة الأمنية للدولة ومحاربة الإرهاب عاد نشاط الزراعة ينمو بمستويات متدنية.

وعلى الرغم من تجهيز المصرف الزراعي بالائتمان المطلوب لنشاط الزراعة إلاّ أن نسبة مساهمة نشاط الزراعة من أجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كانت متدنية حيث بلغت عام ٢٠٠٣ (١٤,٣%) من إجمالي الناتج المحلي واستمرت بالانخفاض التدريجي إلى أن بلغت (٧,٧%) عام ٢٠١١ فاقداً قطاع الزراعة دوره التاريخي في تزويد السكان بحاجاتهم من الغذاء كونه نشاطاً حيوياً من نشاطات العرض الكلي في الاقتصاد العراقي، مما انعكس هذا النقص في الإنتاج الزراعي قلة المعروض السلعي لهذا النشاط مسبباً قوى دافعة لنمو الضغوط التضخمية التي تترك آثارها السلبية على حركة الإنتاج المحلي ومستويات المعيشة والرفاهية بانخفاض القوة الشرائية للفرد.

إن هذا التدني والتراجع في نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي لا يعود إلى انخفاض أو تراجع دور المصرف الزراعي الائتماني، وذلك بالرجوع إلى بيانات جدول رقم (١) نلاحظ أن معدل النمو كان موجباً بالنسبة لمجموع الائتمان المقدم للقطاعين الخاص والعام. أما سبب انخفاض هذه النسبة للنشاط الزراعي يعود للأسباب الآتية :

١. تدهور الأوضاع الأمنية في القطر بعد حرب الخليج الثالثة وهجرة المزارعين من قراهم بسبب أعمال العنف والتهجير القصري.
٢. الانتقال السريع والمفاجئ بالاقتصاد العراقي من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق، وكان أول مظاهر هذا التحول الذي جاء على أرضية اقتصادية هشة هو الإغراق السلعي، والمقصود به في علم الاقتصاد هو أحد أداوت التجارة الخارجية وصور المنافسة غير العادية، حيث يكون سعر منتج معين عند بيعه في البلد المستورد أقل من سعر ذلك المنتج في سوق البلد المصدر[١٣] وربما يكون السعر أقل من سعر التكلفة في البلد المصدر. وهذا الأسلوب تلجأ إليه بعض الدول للقضاء على الصناعة الوطنية المنافسة في البلد المستورد، بحيث تبقى الساحة خالية أمام المنتج الأجنبي. وهذا ما يحصل في غزارة للمنتجات الزراعية المصدرة من بعض دول الجوار والتي تزداد عرضها بشكل كبير في أسواقنا المحلية، الأمر الذي سبب انخفاض كبير في حجم الإنتاج الزراعي المحلي ومن ثم انعكس في انخفاض مساهمة نشاط الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض حجم المعروض السلعي.
٣. عدم توجيه القروض نحو الاستثمار في قطاع الزراعة، وإنما يتم توجيه القروض الزراعية في قطاعات خدمية مولدة لدخل ومن ثَمَّ لطلب بدلاً من توجيهها نحو قطاعات العرض الحقيقي مما يولد ضغوطاً تضخمية.

ثانياً: دور المصرف الزراعي في إعادة نمو نشاط الزراعة مع أمكانية الارتقاء :

يسعى المصرف الزراعي إلى دعم النشاط الاقتصادي من خلال دعم قطاع الزراعة ورفع معدلات النمو الاقتصادي وفقاً للسياسات التي تضعها الدولة الهادفة إلى رفع معدلات نمو الإنتاج والاستخدام والاستثمار واستقرار الأسعار، فهو لا يسعى إلى تحقيق الربح وإنما هدفه دعم قطاع الزراعة من أجل تحقيق الأمن الغذائي ورفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يأتي :

١. تمويل المشاريع الزراعية على مختلف أنواعها وفق خطة مدروسة ومتابعة تنفيذ عملية الإقراض وتنفيذ المشاريع ويكون تسديد القرض على شكل أقساط وليس دفعة واحدة من أجل تخفيف كاهل المقترض.
٢. تقديم قروض متعلقة بالاستخدامات التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الزراعي لغرض زيادة الإنتاج والاهتمام بجودة المنتج واستغلال الموارد الزراعية غير مستغلة استغلالاً كاملاً.
٣. تقديم قروض تشجع الفلاحين الذين تعرضوا إلى الهجرة بالعودة إلى أراضيهم الزراعية والعمل على استغلالها.
٤. من أجل الوصول إلى مستوى الارتقاء لابد للمصرف الزراعي أن يعمل على تنمية العنصر البشري الذي يلعب دوراً حاسماً في تنمية القطاع الزراعي سواء كان بالتعليم أو تحسين المهارات المهنية والإدارية.
٥. تدخل الدولة في القطاعات الاقتصادية من خلال سن التشريعات التي تحمي المنتج المحلي من خلال فرض ضريبة مضادة للإغراق بعد ثبوت الضرر الذي لحقه الإغراق بالمنتجات المحلية وفق بنود منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً : دور المصرف الصناعي في النهوض بالنشاط الصناعي :

يعد المصرف الصناعي هو المعني بتقديم القروض الاستثمارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. ويعمل المصرف الصناعي على إيجاد المنافذ للخروج من المشاكل التي يعانيها القطاع الصناعي. وذلك لما لهذا القطاع من دور مهم من بين القطاعات الإنتاجية فضلاً عن استخدامه أكبر عدد ممكن من القوى العاملة وعادة ما يقاس تطور الدول بتطور قطاعاتها الصناعية ودوره في تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

وبرجوع إلى جدول رقم (٢) حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصرف الصناعي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١) لقطاع الخاص والعام. نلاحظ من عمود رقم (٤) أن معدل نمو حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصرف الصناعي يتراوح بين (١٦٨,٤%) إلى (٣٠,٧%) لغاية عام ٢٠٠٧ وبعد عام ٢٠٠٧ انخفض معدل النمو حتى أصبح سالباً لغاية عام ٢٠١٠. وذلك لان بعد عام ٢٠٠٧ القطاع الحكومي توقف عن الاقتراض في تمويل مشاريعه الاستثمارية بسبب تدهور الوضع الأمني بالإضافة إلى تعرض الكثير من المشاريع الصناعية الحكومية إلى التدمير والخراب مما أدى إلى غلق وتوقف الكثير من هذه المشاريع. بالإضافة إلى ذلك بدأ منذُ عام ٢٠٠٧ القطاع الخاص بتقليل حجم الائتمان المطلوب من المصرف الصناعي، وذلك بسبب ضعف الكفاءة الإنتاجية للمشاريع المحلية وكذلك إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية الرخيصة.

إن هذا التراجع في حجم القروض المطلوبة من المصرف الصناعي انعكس على حجم مساهمة قطاع الصناعة التحويلية من اجمالي الناتج المحلي، حيث يلاحظ من عمود رقم (٨) أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة من اجمالي الناتج تراوحت بين (٢,٢%-٢,٩%) منذُ عام ٢٠٠٤ ولغاية عام ٢٠١١.

إن انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت (٢%) من أجمالي الناتج، إنَّ ذلك يدل على أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعيٌّ يعتمد على مورد النفط في تسيير نشاطاته الاقتصادية وتعظيم الرفاهية الاقتصادية فيه. وعليه ان الاقتصاد العراقي بات اقتصاداً خدمياً ضعيف الإنتاج، ترتفع مساهمة

قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد قطاع النفط منه. وتأتي خطورة ذلك من خلال تولد قطاع الخدمات دخول تمثل قوة شرائية تنعكس بصورة طلب على السلع والخدمات دون توافر جهاز انتاجي مرن مما يولد ضغوطاً تضخمية، ومن ثَمَّ سيعتمد على الاستيرادات لتغطية هذا الطلب مما يولد ضغوطاً على ميزان المدفوعات ويرفع من درجة تزايد الاعتماد على الخارج.

إنّ انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى أسباب كثيرة منها :

١. تراجع معدلات القروض الممنوحة من قبل المصرف الصناعي، والسبب في ذلك عدم رغبة أصحاب المشاريع بالاقتراض وذلك بسبب سياسة الإغراق السلعي للمنتجات الأجنبية الرخيصة.
٢. تركيز المصرف الصناعي في توفير الائتمان على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وليس على المشاريع الإنتاجية الكبيرة.
٣. عدم توفر الطاقة الكهربائية وارتفاع أسعار الوقود وهذا العامل سبب ارتفاع كلفة الإنتاج والأسعار وعدم قدرة المنتج المحلي على المنافسة السعرية مع السلع المماثلة المستوردة.
٤. عدم وجود حماية كلية أو جزئية للإنتاج الوطني نتيجة الانفتاح غير المخطط.

رابعاً : دور المصرف الصناعي في اعادة نمو نشاط الصناعة مع امكانية الارتقاء:

إن المصرف الصناعي له أهمية كبيرة في النهوض بالصناعة الوطنية وتشجيع استثمار رؤوس الأموال المحلية في المشاريع الصناعية وذلك لما لهذا القطاع الحيوي أهمية في تطوير الاقتصاد العراقي ويمكن ذلك من خلال ما يأتي :

١. تقديم قروض ميسرة وبفوائد رمزية للمشاريع الصناعية وفق إستراتيجية مدروسة ودراسات دقيقة.
٢. تنمية المشاريع الصناعية ذات المردود الاقتصادي الكبير وذات القيمة المضافة العالية وذات الطلب الكبير على منتجاتها.
٣. للوصول إلى مستوى الارتقاء لابد للمصرف الصناعي أن يعمل على إدخال الطرق الحديثة في العملية الإنتاجية الصناعية، من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة وتطوير الموارد البشرية للوصول للحجم الاقتصادي الأمثل في الإنتاج، من خلال الاستفادة من براءات الاختراع واجراء التجارب التطبيقية للبحوث العلمية وتنسيق مع وزارة العمل والتكنولوجيا.
٤. بناء الشراكات مع الشركات العالمية لزيادة الناتج المحلي وسد حاجة السوق المحلية.
٥. ضرورة تدخل الدولة في حماية الإنتاج المحلي من سياسة الإغراق الأجنبي.

جـــدول (١)
حجم الائتمان النقدي للمصرف الزراعي لمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)
(مليون دينار)

السنوات	الائتمان النقدي لمصرف الزراعي			معدل النمو للقطاع الخاص والعام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ١٩٨٨= ١٠٠	قيمة مساهمة نشاط الزراعة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي لقطاع الزراعة	الأهمية النسبية لنشاط الزراعة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي
	القطاع الخاص	القطاع العام	الجموع					
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
٢٠٠٣	٧٤,١٠٦	٠	٧٤,١٠٦	-	٢٦٩٩٠,٤	٣٨٥٠,٣	-	١٤,٣
٢٠٠٤	٨٨,٦٥٩	٠	٨٨,٦٥٩	١٩,٦	٤١٦٠٧,٨	٤٥٢١,٨	١٧,٤	١٠,٩
٢٠٠٥	٩٦,٠٩١	٠	٩٦,٠٩١	٨,٤	٤٣٤٣٨,٨	٥٩٣٩,٦	٣١,٤	١٣,٧
٢٠٠٦	٢٢٦,٨٦٤	٠	٢٢٦,٨٦٤	١٣٦,١	٤٧٨٥١,٤	٦١٩٥,٩	٤,٣	١٢,٩
٢٠٠٧	٣١٥,٥٨٥	٠	٣١٥,٥٨٥	٣٩,١	٤٨٥١٠,٦	٤٤٧٩,٧	-٢٧,٧	٩,٢
٢٠٠٨	٣٨٩,٨١٦	٠	٣٨٩,٨١٦	٢٣,٥	٥١٧١٦,٦	٣٨٨٩,٠	-١٣,٢	٧,٥
٢٠٠٩	٤٣,٢٣٦	٣٧٢,٢٣٥	٤١٥,٤٧١	٦,٦	٥٤٧٢٠,٨	٤٠٢٠,٧	٣,٤	٧,٣
٢٠١٠	٥٧,٥٤٧	٤٧٧,٨٤٢	٥٣٥،٣٨٩	٢٨,٩	٥٧٩٢٥,٩	٤٧١٢,٨	١٧,٢	٨,١
٢٠١١	٧٣,٣٥٠	٩١١,٢٦٦	٩٨٤,٦١٦	٨٣,٩	٦٢٨٩٦,٩	٤٨١٦,٥	٢,٢	٧,٧

المصدر

١. عمود رقم (١و٢و٣) البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات المالية والنقدية.
٢. عمود رقم (٥و٦) وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.
٣. عمود رقم (٤و٧و٨) من عمل الباحث بالاستناد إلى البيانات الجدول.

جـــدول (٢)
حجم الائتمان النقدي للمصرف الصناعي لمدة (٢٠٠٣-٢٠١١)
(مليون دينار)

السنوات	الائتمان النقدي لمصرف الصناعي			معدل النمو للقطاع الخاص والعام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ١٩٨٨=١٠٠	قيمة مساهمة نشاط الصناعة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي لقطاع الصناعة	الأهمية النسبية لنشاط الصناعة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي
	القطاع الخاص	القطاع العام	الجموع					
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
٢٠٠٣	١٠,٨٠٨	٥٨	١٠,٨٦٦	-	٢٦٩٩٠,٤	١٢٤٣,٩	-	٤,٦
٢٠٠٤	٢٩,١٠٧	٥٩	٢٩,١٦٦	١٦٨,٤	٤١٦٠٧,٨	٩٦٦,٦	-٢٢,٣	٢,٣
٢٠٠٥	٤٩,٩٩٧	٥٩	٥٠,٠٥٦	٧١,٦	٤٣٤٣٨,٨	٩٥٦,٠	-١,١	٢,٢
٢٠٠٦	٦٢,١٢٥	٥٩	٦٢,١٨٤	٢٤,٢	٤٧٨٥١,٤	١٠٥٦,٤	١٠,٥	٢,٢
٢٠٠٧	٨١,٢٧٠	٠	٨١,٢٧٠	٣٠,٧	٤٨٥١٠,٦	١١٢٢,٤	٦,٢	٢,٣
٢٠٠٨	٧٨,٥٧٣	٠	٧٨,٥٧٣	-٣,٣	٥١٧١٦,٦	١١٦٧,٣	٤,٠	٢,٣
٢٠٠٩	٦١,٧٦٦	٠	٦١,٧٦٦	-٢١,٤	٥٤٧٢٠,٨	١٥٨٧,٥	٣٥,٩	٢,٩
٢٠١٠	٥٣,٩٢٧	٠	٥٣,٩٢٧	-١٢,٧	٥٧٩٢٥,٩	١٦٨٧,٥	٦,٣	٢,٩
٢٠١١	٧٢,٥٩٧	٠	٧٢,٥٩٧	٣٤,٦	٦٢٨٩٦,٩	١٧٢٧,١	٢,٣	٢,٧

المصـدر

١. عمود رقم (١و٢و٣) البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات المالية والنقدية.

٢. عمود رقم (٥و٦) وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.

٣. عمود رقم (٤و٧و٨) من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

١. عدم توجيه الائتمان المقدم من قبل المصرف الزراعي إلى مكانه الصحيح وهذا كان واضحاً من بيانات جدول رقم (١) حيث كان معدل نمو الائتمان النقدي مرتفعاً تدريجياً بلغ عام ٢٠٠٤ (١٩,٦%) ووصل عام ٢٠١١ (٨٣,٩%) أما معدل نمو قطاع الزراعة فكان في انخفاض تدريجي حيث بلغ عام ٢٠٠٤ (١٧,٤%) ووصل عام ٢٠١١ إلى (٢,٢%) مما أثّر سلباً على نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

٢. إن الائتمان النقدي المقدم من قبل المصرف الصناعي كان متدنياً في معدل نموه حيث كان سالباً في السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٠ مما أثر سلباً على نسبة مساهمة قطاع الصناعة على الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي بلغت (٢%).

٣. إن المصارف المتخصصة قد منحت الائتمان للمقرضين إلا أنه لم يقابله توسع في معدل نمو كبير لقطاعات العرض الحقيقي. مما يدل على عدم توجيه غالبية مبالغ القروض نحو المشاريع الإنتاج السلعي وإنما قد وجِّه نحو مشاريع خدمية مولدة لدخل والطلب مما يؤدي ذلك إلى نمو معدلات التضخم.

٤. إن فتح الحدود الكمركية أمام السلع الأجنبية الرخيصة (الإغراق السلعي) أثّر سلباً على المنتج المحلي سواء أكان من القطاع الزراعي أم القطاع الصناعي وهذا بدوره انعكس على توجيه القروض المصرفية نحو قطاعات مولدة لدخل بدلاً من قطاعات العرض السلعي.

٥. إن تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي سيؤثر سلباً على وضع ميزان المدفوعات حيث سيتم تعويض النقص بالمعروض السلعي عن طريق الاستيرادات مما سبب خروج العملة الصعبة.

التوصـــيات :

١. توسيع حجم الائتمان للمصارف المتخصصة وبأسعار فائدة منخفضة تتراوح بين (٣-٥%) ومساعدة المقرضين في تسديد دينهم من خلال فترات السداد في حال تعثرهم عن السداد باعتبار المصارف المتخصصة لا تهدف إلى تحقيق الربح.
٢. فرض رقابة صارمة في متابعة مبلغ القرض وتحديد مدى استخدامه في المشروع الذي خصصه له القرض.
٣. الإسراع بإصدار قانون مكافحة الإغراق أو قانون حماية الإنتاج الوطني على ضوء الاتفاق الخاص بمكافحة الإغراق بين أعضاء منظمة التجارة العالمية.
٤. وضع إستراتيجية طويلة الأمد في دعم المشاريع الإنتاجية طويلة الأمد من خلال تقديم القروض والاستشارات الاقتصادية كدراسات الجدوى.
٥. تشجيع النازحين من الفلاحين الذي توطنوا في المدن على العودة الى الريف عبر منحهم قروضاً تشجيعية من أجل استغلال الأرض التي هُجِرت.
٦. إدخال مستوى التكنولوجيا في الإنتاج سواء أكان ذلك في القطاع الزراعي أم الصناعي، حيث ما زالت الكثير من الموارد والطاقات الإنتاجية غير مستغلة استغلالاً كاملاً فضلاً عن ذلك أن المستغل منها دون المستوى المطلوب للاستغلال الأمثل.
٧. الحاجة إلى وضع القوانين والأنظمة السليمة والملائمة لتشجيع وتنظيم الاستثمار في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي فضلاً عن ضرورة توفير بيئة ملائمة وحاضنة للاستثمار.

Abstract

Suffering of the Iraqi economy economic problem serious a steady decline in the proportion of the contribution of economic sectors real productivity (agriculture and industry) in the output of real gross domestic, and that the cause of the low growth rates sectors of production (agricultural and industrial) not only because of the role of specialized banks in Iraq and is dueto many factors including, but not limited to the lack of direct amount of loans provided by banks specialized towards real investment, who devoted his loan but are directed these loans in the investment service income-generating and quick profit, as well as the lack of protection of the domestic product of the policy of dumping the commodity which causethe reluctance of many investors to borrow and the closure of their productivity. Which caused supplying the local market of this commodity shortages through imports which caused pressure on the balance of payments.

الهـــوامش

١. د. زكريا الدوري، د.يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان، ٢٠٠٦، ص٧٤.
٢. حسن سمير عشيش، د. ظافر الكبيسي، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، عمان، ص٥٨.
٣. المصدر نفسه ، ص٥٩.
٤. د. عدنان تايه النعيمي، ادارة الائتمان منظور شمولي، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، ص٢٨٣.
٥. د. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والبنوك، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص١٠٧.
٦. د. عدنان تايه ، مصدر سابق، ص٤٥.
٧. د. فوزي محمد سامي، د. فائق محمود الشماع، القانون التجاري الأوراق التجارية، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٨، ص٣٣٥.
٨. د. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص١٧١.
٩. د. حسين محمد سمحان، د. إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص١٠٨.
١٠. د. ناظم محمد نوري الشمري، مصدر سابق، ص٣٤٩.
١١. المصرف الصناعي العراق القوانين والأنظمة الداخلية.
١٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للعام ٢٠١٠.
١٣. د. محسن حسن علوان المعموري، أساسيات علم الاقتصاد، المطبعة المركزية– جامعة ديالى، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص١٤٣.

المصـــادر

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية ٢٠١٠.

٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات المالية والنقدية.

٣. الدوري، د. زكريا ، السامرائي ، د. يسرى، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان، ٢٠٠٦.

٤. سامي، د. فوزي محمد ، الشماع ، د. فائق محمود ، القانون التجاري الأوراق التجارية، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٨.

٥. سمحان، د. حسين محمد ، يامن، د. إسماعيل يونس ، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

٦. الشمري ، د. ناظم محمد نوري ، النقود والبنوك، جامعة الموصل، ١٩٨٨.

٧. عشيش ، حسن سمير، الكبيسي، د، ظافر ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، عمان.

٨. المصرف الصناعي العراقي القوانين والأنظمة الداخلية.

٩. المعموري، د. محسن حسن علوان ، أساسيات علم الاقتصاد، المطبعة المركزية– جامعة ديالى، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

١٠. النعيمي، د. عدنان تايه ، ادارة الائتمان منظور شمولي، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى.

١١. هذلول، د. أكرم حداد، مشهور ، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.

١٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.